منظمة التجارة العالمية والدول النامية

في ختام المفاوضات التي جرت في دورة أورغواي في عام ١٩٩٤م، صدر وعد للدول النامية بأنها ستحصد مكاسب كبيرة جراء قيام الدول الصناعية بتخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية التي كانت تفرضها على عدد من السلع مثل الأقمشة والملبوسات، وتخفيض دعمها لمؤسسات الإنتاج الزراعي والذي مكن هذه الدول من الهيمنة على سوق السلع في العالم.

إلا أن الواقع الحالي يناقض هذا السيناريو الوردي، وذلك أننا نلاحظ – وبعد خمس سنوات من ظهور منظمة التجارة العالمية –أن نصيب السواد الأعظم من سكان العالم الذين يعيشون في الدول النامية من هذه الكعكة، يصغر يوما بعد يوم، بل حتى هذا النصيب الأصغر لا يقسم بالسوية بين الأفراد في هذه الدول.

أولاً: نلاحظ أن نصيب الدول الأقل نموا (Least Developed Countries) من حجم الصادرات والواردات العالمية، قد تدنى بشكل حاد بعد انعقاد دورة أورغواي، وذلك وفقا لتقرير لجنة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD)[1]. إذ تذكر تقارير هذه اللجنة أن الدول الفقيرة ستخسر– نتيجة لتطبيق مقررات دورة أورغواي –ما يتراوح بين ١٦٣ إلى ٢٦٥ مليار دولار من عائداتها من الصادرات، في حين ستدفع هذه الدول ما يتراوح بين ١٤٥ إلى ٢٩٢ مليون دولار زيادة على ما تنفقه على وارداتها من الأغذية.[2]

وتختم لجنة التجارة والتنمية تقريرها بالقول بأن تهميش الدول الأقل نموا في مجال التجارة العالمية سيستمر، ليس بسبب مقاومتها للانفتاح، بل لعجزها عن زيادة طاقتها الإنتاجية.[3] وستزيد اتفاقيات دورة أورغواي –التي حوّلت أساسيات التنمية الاقتصادية إلى انتهاكات للقوانين التجارية –من حدة هذه المشكلة. ومن أمثلة ذلك أن إلغاء بعض أنواع التعرفة الجمركية على السلع المصنعة التي تُصدر إلى الدول الفقيرة، سيضطر قطاع الصناعة الوليد في هذه الدول إلى الدخول في منافسة مع شركات تصنيع أجنبية ذات قدرات إنتاجية أكبر، الأمر الذي سيقود إلى إعاقة التنمية الصناعية في الدول الأقل نمواً.

ثانياً: شهدت أكثر الدول النامية انخفاضا مهولا في معدلات النمو جراء إقدامها على فتح وتحرير اقتصادياتها استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي (IMF)، ومسايرة لوصفات السياسة التي يروّج لها مؤيدو منظمة التجارة العالمية.[4]

ثالثاً: في حين ظلت الشركات العالمية الكبرى تحصد مكاسب مالية ضخمة،[5] فقد زاد التفاوت في الدخل بين الدول وبين الأفراد داخل الدول منذ أن بدأ تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية. وكما ورد في موضع سابق من هذا الكتاب، فإن الفجوة في الدخل بين خمس سكان العالم الذين يعيشون في الدول الأكثر غنى، والخمس الذي يعيش في الدول الأكثر فقراً، قد كانت بنسبة ٧٤-١ في عام ١٩٩٧م، أي أكثر من نسبة ٦٠-١ في عام ١٩٩٠، ونسبة ٣٠-١ في عام ١٩٦٠م.[6]

بنود اتفاقيات دورة أورغواي تهدد الدول النامية

إن منظمة التجارة الدولية ليست مسؤولة بالطبع عن ظهور مشكلة الفقر في العالم. كما أنها لا تتحمل سوى جزء قليل من المسؤولية عن تدهور الأوضاع وبؤس التوجهات الذي ترجع أسبابه إلى خمسة عشرة سنة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية. إلا أن جملة من المفاهيم والبنود التي تضمنتها دورة أورغواي قد زادت من سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية.

الزيادة المطردة لمقدار التعرفة الجمركية يشجع على تبديد الموارد الطبيعية

تدعو البنود المتعلقة بالتعرفة الجمركية في دورة أورغواي إلى زيادة معدلات الرسوم الجمركية تبعا لزيادة قيمة المُنتج. وبناءً عليه فإن معدل التعرفة الجمركية يرتفع في السلع المصنعة والمعالجة، في حين تحظى المواد الخام بأقل نسبة من التعرفة الجمركية.

وهذا الجانب من دورة أورغواي هو الذي دفع النقاد في الدول النامية إلى القول بأن دورة أورغواي تشجع على "عودة الاستعمار" الاقتصادي للدول النامية التي لم تحصل على استقلالها السياسي إلا مؤخرا. إذ تولد الزيادة في معدلات التعرفة الجمركية رغبة لدى البعض ليقوموا بحملات استكشاف لاستغلال ونهب الموارد الطبيعية في الدول الفقيرة. كما أن حماس ورغبة الدول الأقل نموا في

التوسع في مجال التصنيع سيضعف بسبب ما تواجهه صادراتها من زيادة في معدلات التعرفة الجمركية، وبسبب الحظر الذي تفرضه منظمة التجارة الدولية على زيادة التعرفة الجمركية على الواردات، ذلك الإجراء الذي يُتخذ بهدف حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من منافسة المنتجات التي تنتجها شركات جيدة التأسيس في الدول الغنية. وهكذا، فإن قطعة الأثاث المصنوعة في الدول النامية ومن أخشاب غاباتها المحلية، تواجه معدلا من التعرفة الجمركية أعلى نسبيا عندما تُصدر إلى أسواق الدول الغنية. أما كُتل الأخشاب الخام التي يتم تصديرها إلى الدول الغنية، فتواجه معدلات من التعرفة الجمركية أقل نسبيا، ولا تُفرض عليها رسوم جمركية إضافية حين يتم تحويلها إلى قطعة أثاث في تلك الدول الغنية.

لقد نصت بنود دورة أورغواي على التخلص من التعرفة الجمركية في طائفة كبيرة من السلع التي تمثل في الوقت الحالي المصدر الأول للدخل في الدول الأكثر فقرا في العالم.[7] وتضم قائمة هذه السلع، الشاي والبن وحبوب الكاكاو وخامات المعادن والقطن والذهب والماس والخضار الطازج.

هبوط أسعار السلع يهدد الأمن الغذائي

كانت أسعار السلع الأولية قد انخفضت بالفعل بنسبة ٢٥٪ منذ عام ١٩٩٥، وهي السنة التي بدأ فيها تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية، وهي اليوم تشهد أكثر انخفاض لها في التاريخ.[8] فقد تسببت مشكلة انخفاض عائدات الصادرات بسبب هبوط أسعار السلع، في تحويل الدول الأقل نموا إلى دول مستوردة للغذاء بشكل رئيس، الأمر الذي يُحتِّم عليها المحافظة على دخل ثابت من العملات الصعبة لتمويل وارداتها من الأغذية لإطعام مواطنيها.

لقد حظرت الاتفاقية الزراعية التي جرى التوقيع عليها في دورة أورغواي برامج الدعم الداخلي المختلفة وسياسات التحكم في الواردات، وهي إجراءات تتبعها الدول النامية لحماية صغار المنتجين ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء[9]، مع السماح باستمرار دعم الصادرات.[10] فلقد أوجدت دورة أورغواي حالة من الاعتماد المتزايد لهذه الدول على المواد المستوردة مثل القمح والذرة، وذلك

بسبب حرمانها صغار المنتجين المحليين من الحماية في وجه السلع الزراعية المدعومة القادمة من الولايات المتحدة أو من الاتحاد الأوربي.

المثال الأول: الولايات المتحدة تهاجم منتجات الموز الكاريبية لفائدة شركة شيكيتا (Chiquita).

أوجدت اتفاقية لومي، التي انعقدت بين دول الاتحاد الأوربي وعدد من مستعمراتها السابقة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، معاملات تفضيلية تجارية بين الأطراف الموقعة عليها، ومنها تخصيص جزء معين من أسواق دول الاتحاد الأوربي لصادرات الموز من دول البحر الكاريبي.[11] وتشكل هذه المعاملة الخاصة لمنتجات الموز الكاريبية أهمية خاصة للاستقرار السياسي والاقتصادي لدول معاهدة لومي.[12] وقد تفاوض الاتحاد الأوربي مع منظمة التجارة العالمية لاستثناء معاهدة لومي من بنود المنظمة الخاصة بالمعاملات الخاصة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

اعترضت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦م- وفي خطوة قصدت بها مساندة الشركة الأمريكية المتخصصة في تجارة الموز، شيكيتا (Chiquita) على قيام الاتحاد الأوربي بتخصيص جزء من سوق الموز في أوربا لمنتجات الموز القادمة من جزر البحر الكاريبي، وذلك تطبيقا لبنود معاهدة لومي.

إن شركات شيكيتا (Chiquita) وديل مونت (Del Monte) و دول (Dole) تهيمن على معظم زراعة الموز في العالم، وذلك في المزارع الضخمة التي تملكها في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى حيث تتوفر العمالة الرخيصة.[13] وفي مقابل ذلك هناك صغار منتجي الموز في جزر البحر الكاريبي الذين يملكون ويعملون في حقول صغيرة المساحة في المناطق الجبلية، ويعانون من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ومن المعروف أن منتجات الموز تشكل عماداً حيوياً للاستقرار السياسي والاقتصادي لعدد من الجزر الصغيرة في البحر الكاريبي، وذلك لأن الطبيعة الجبلية لهذه الجزر وقلة الأراضي الصالحة للزراعة تجعلان من المستحيل على السكان هناك زراعة محاصيل نقدية أخرى. وتشمل قائمة هذه الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً على بنود معاهدة لومي الخاصة بالموز، دول: لوسيا (Lucia) والدومينيكان (Dominicia) وسانت فين سنت (St.Vincent) وغري نادا

(Grenadines). وتتراوح مساهمة الموز بين ٦٣-٩١٪ من إجمالي عائدات صادرات هذه الدويلات.[14]

وقد أعلنت الولايات المتحدة عن معارضتها لسياسة الاتحاد الأوربي رغم أنها لا تنتج الموز في أراضيها بقصد التجارة. وقد أرجع البعض هذا القرار الأمريكي -الذي نجح في نهاية الأمر -إلى الدعم المالي الكبير الذي تقدمه شركة شيكيتا ورئيسها، كارل ليند نر، للحزبين الكبيرين في أمريكا، الحزب الجمهوري و الحزب الديمقراطي.[15]

وعندما تباطأ الاتحاد الأوربي في إلغاء برنامجه الخاص بالموز الكاريبي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية ضد الاتحاد الأوربي في مارس من عام ١٩٩٩م بلغت قيمتها ١٩٠ مليون دولار في العام.[16]

وإذا قرر الاتحاد الأوربي إلغاء الحماية التي يوفرها لمنتجي الموز الكاريبيين، فستنهار اقتصاديات جزر البحر الكاريبي انهيارا كاملا، وذلك لتعويلها الكبير على تجارة الموز. وثمة قناعة عامة بأن حدوث مثل هذا الانهيار سيقود حتما إلى توسع كبير في زراعة وتجارة المخدرات.[17]

obeikandl.com